

تطوير المنتجات المصرفية الاستثمارية الإسلامية في ليبيا

(DEVELOPMENT OF ISLAMIC INVESTMENT BANKING PRODUCTS IN LIBYA)

Ridowan Mohamed Ahmed¹
Fuadah Johari²

Abstract

Since 2009, the Islamic Banking products and services in Libya has been started. The Jumhouria Bank, is identified as the biggest commercial bank in the country and it offer the banking products through Islamic perspectives. Based on this, the industry is increasing gradually. On the other hand, the sustenance from customers who mandate shari'ah banking products. This study expresses the current development of the new industry in Libya. It climaxes the progression and the strategies take on by the government to reinforce the regulatory framework of Libya Islamic Banking system. Furthermore, it focusses some of the barriers faced by the authorities. This study contacted as content analysis. Articles, reference books and professional writings on the topic are used as source of analysis. The finding of this study indicates that Islamic Banking industry has encouraging future in Libya. However, there encounters that need to be unraveled.

Keywords: Libya, Islamic Bank, Jumhouria Bank

2016 GBSE Journal

بدأت باكورة المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية في الجمهورية الليبية في عام 2009. وذلك عن طريق "مصرف الجمهورية"، ويعتبر من أكبر المصارف التجارية في البلاد، ويقدم خدماته ومنتجاته من الصرافة الإسلامية من خلال نافذته الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، وقطاع المصارف الإسلامية يتطور ويزدهر بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك إلى دعم القطاع المصرفي الإسلامي من قبل غالبية السكان المسلمين والذين يطالبون بالمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتتناول هذه الدراسة مجموعة التطورات الأخيرة في صناعة المصارف الإسلامية في الجمهورية الليبية. كما تسلط الضوء على حجم النمو، والاستراتيجيات التي تقوم بها الحكومة لتعزيز الإطار التنظيمي في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية. وإلى جانب ذلك، تناقش الدراسة بعض التحديات التي تواجهها السلطات الحكومية في قطاع الصرافة الإسلامية على مستوى الجمهورية. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى الكثير من المراجع والمصادر والأدبيات العلمية والمهنية ذات الصلة المباشرة بمواضيع الدراسة. وتبين الدراسة أن الصناعة المصرفية الإسلامية لديها مستقبل واعد في الجمهورية الليبية. ومع ذلك، هناك مجموعة من التحديات الرئيسة التي تحتاج

¹ Ridowan Mohamed , Faculty of Economics and Muamalat. USIM. Corresponding author:
Rod20042006@yahoo.com.

² Fuddah Johari , Faculty of Economics and Muamalat

إلى حلول. ويؤمل أن تساعد هذه الدراسة ضمن إطارها المرسوم برفد وإثراء الأدبيات الموجودة والمتوفرة، ليتسنى لأصحاب الاختصاص والباحثين الرجوع إليها وتوظيفها في فهم الصناعة المصرفية الإسلامية في الجمهورية الليبية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، المصارف الإسلامية، مصرف الجمهورية.

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لما له أهمية كبيرة في الحركة الاقتصادية العالمية، ومع تزايد الدور الذي تقوم به البنوك التجارية وتفردتها في الأسواق المالية واتضح هذا التأثير على اقتصاديات الدول. ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، ومن هذا المنطلق نشأت المصارف الإسلامية وبدأت بتفعيل أنشطتها ودورها البناء في خدمة الاقتصاد الإسلامي، حيث أصبحت هذه المصارف لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية وأن البنوك بصفة عامة من المؤسسات الأساسية للحياة الاقتصادية في أي مجتمع، حيث تتجمع لديها الودائع والمدخرات ومنها تتدفق فيشكل قروض واعتمادات للقطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية، كما أنها الإطار الذي تنساب من خلاله تدفقات الأموال المحلية والأجنبية بصورها المختلفة، ولها أيضاً تأثير متعدد الأبعاد على هيكل الاستثمار والتمويل، واستقرار الأوضاع المالية والنقدية في الاقتصاد القومي. (الشميمري، 2010)

لقد تأسست العديد من المؤسسات المصرفية الإسلامية منذ عام 1940 في ماليزيا، وفي عام 1975 تأسس مصرف دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، وحتى الآن اللفية الثالثة بلغ عدد المصارف والمؤسسات المصرفية الإسلامية عام 2010 ما يزيد على 300 مصرفاً وتدير أصول يزيد حجمها عن 400 مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من أن الدول انقسمت بشأن تنظيم هذه المصارف فمن الدول من أسلمت نظامها المصرفي بالكامل وتحولت إلى المصارف الإسلامية، وهناك دول خلطت ما بين النظامين (التقليدي والإسلامي)، وجعلت للمصارف الإسلامية قواعد قانونية خاصة تلائم أنشطتها المصرفية، وهناك دول جعلت من النظام المصرفي الإسلامي استثناء عن النظام المصرفي التقليدي، ومع كل هذه الاتجاهات في الأخذ بالنظام المصرفي الإسلامي ظهرت مجموعة من المشكلات التي تقف في سبيل تقدم وانتشار هذه المصارف على الرغم من الإنجازات التي حققتها على كل الأصعدة المحلية والدولية، والتي سنحاول بقدر الامكان إبراز أهم المشكلات ووضع الحلول المناسبة لها للوصول نحو التقدم المزدهر والأوسع انتشاراً لهذه المصارف. (مصطفى مطلوب، 2012)

ويحدد الدكتور أحمد النجار (1980) موجبات إقامة البنوك الإسلامية بأن هنالك عدد من القضايا الأساسية جعلت التفكير في إيجاد بديل إسلامي للبنوك والمصارف الربوية القائمة التزاماً دينياً وهو التزام ضروري وعقائدي. ويمكن إجمال هذه القضايا في ما يلي:

- إن نصوص الإسلام متضافرة على تحريم الربا، وعلى اعتباره منكراً اقتصادياً واجتماعياً غليظ الإثم، بل ومن الممكن عدّه جريمة سياسية كذلك، فقد ثبت أن الغزو الاقتصادي القائم على المعاملات الربوية كان التمهيد الفعال للاحتلال العسكري والتجاري الذي سقطت أكثر دول الشرق في محالته.
- إن الشبكة الربوية العديدة الفروع المعقدة الاتجاهات المنتشرة في الحياة العامة انتشار الشرايين في الجسم قد صدعت البناء الاجتماعي للإسلام – كدين عام – وشوهت حقائقه الأولى في عقول أبنائه وقلوبهم، وأنها قد أصابت كذلك الوضع السياسي للمسلمين.
- إن الأنظمة الاقتصادية التي نتلقاها عن الشرق أو الغرب ونسير على هداها تعزل الأخلاق عن الممارسات العملية في توظيف المال وهي بذلك تنحي الدين عن الحياة الاقتصادية.
- إن النظام الإسلامي والنظام الربوي لا يلتقيان في تصور ولا يتفقان في أساس، ولا يتوافقان في نتيجة، فالإسلام يقيم النظام الاقتصادي على أساس أن الله سبحانه – هو الخالق لهذا الكون وهو خالق هذه الأرض وهو خالق هذا الإنسان، وأنه قد استخلف الجنس البشري في هذه الأرض ومكّن له فيها على عهد منه وشرط. بينما يقوم النظام الربوي على تصور آخر لا نظر فيه لله سبحانه وتعالى ومن ثم لا رعاية فيه للمبادئ والأخلاق التي يريد الله للبشر أن تقوم حياتهم عليها، كما يقوم على أساس أن الفرد هو سيد هذه الأرض، وأنه حر في وسائل حصوله على المال وفي طرق تنميته كما هو حر في التمتع به غير ملتزم في شيء من هذا بعهد الله أو شرط. وغير مقيد كذلك بمصلحة الآخرين.
- إن الشبكة الربوية تنشئ في النهاية نظاماً يسحق البشرية سحقاً، ويشقيها في حياتها أفراداً وجماعات ودول أو شعوباً لمصلحة عدد من المرابين، ويحدث الخلل في دورة المال ونمو الاقتصاد... وينتهي كما انتهى في العصر الحديث إلى تركيز السلطة الحقيقية والنفوذ العملي على البشرية كلها في أيد زمرة ممن لا يراعون في البشرية إلاّ ولا ذمة ولا يراقبون فيها عهداً ولا حرمة.
- إن النظام الأخلاقي والنظام العملي في الإسلام مترابطان تماماً وإن الإنسان في كل تصرفاته ارتبط بعهد الاستخلاف وشرطه. وأنه مختبر ومبتلى وممتحن في كل نشاط يقوم به في حياته ومحاسب عليه في آخرته، فليس هناك نظام أخلاقي وحده ونظام عملي وحده وإنما هما معاً يؤلفان نشاط الإنسان، وكلاهما عبادة يؤجر عليها إن أحسنو يؤخذ عليها إن أساء... وأن الاقتصاد الإسلامي الناجح لا يقوم بغير أخلاق، وأن الأخلاق ليست نافلة يمكن الاستغناء عنها ثم تنجح حياة الناس العملية.
- إن الإسلام نظام متكامل، فهو حين يحرم التعامل الربوي يقي منظمه على أساس الاستغناء عن الحاجة إليه، وينظم جوانب الحياة الاجتماعية بحيث تنتفي منها الحاجة إلى هذا النوع من التكامل، بدون المساس بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والإنساني.
- وجود استحالة اقتصادية في أن يحرم الله أمراً لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه، كما أن هناك استحالة اعتقادية كذلك في أن يكون هناك أمر خبيث، ويكون في الوقت ذاته حتماً لقيام الحياة وتقدمها.

ويعتبر تخرج كثير من المسلمين من التعامل مع المصارف والبنوك التجارية التقليدية أكثر الأسباب التي ساعدت على ظهور فكرة إنشاء المصارف والبنوك الإسلامية وازدهارها إلى الواقع. وكان الأمل يراود الكثير من المسلمين، ولفترة طويلة من الزمن لإنشاء بنوك لا تتعامل بالفائدة والربا، وتحقق الأهداف المرجوة منها كالعادلة الاجتماعية ومبدأ التكافل والتراحم الإنساني. وتشير الباحثة (الربيعان، 2008) إلى الواقع المدهش والرائع الذي حققته المصارف الإسلامية في منافستها للبنوك التقليدية بقولها: دخلت البنوك الإسلامية في منافسة قوية مع البنوك التقليدية في العالم بنسبة نحو 23 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية وبحجم استثمارات تمويلية إسلامية تخطت الـ 400 مليار دولار. ودفعت المنافسة ببعض البنوك "التقليدية" إلى التحول إلى بنوك تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في السنوات الأخيرة. ويقدر الخبراء حجم أصول وودائع المصارف الإسلامية حالياً بأكثر من 500 مليار دولار أمريكي بتوقعات تصل إلى تريليون دولار في عام 2012. ويتزايد الاهتمام بالصناعة المصرفية الإسلامية من قبل العديد من المؤسسات المالية العالمية الشهيرة مثل (سي. سي. جروب) و(اتش. اس. بي. سي) اللتين دخلتا السوق المصرفي الإسلامي وأخذتا تطوراً منتجاًهما لتلبية الطلب المتزايد عليها. وكان صندوق النقد الدولي أشاد في تقريره الصادر بنهاية العام الماضي بحالة التوسع السريع للتمويل الإسلامي الذي أدى إلى حدوث طفرة تستحق الاهتمام خاصة في معاملات التورق الإسلامي مشيراً إلى الزيادة في إصدارات الصكوك بقيمة ارتفعت من 27 مليار دولار عام 2004 إلى 29 مليار دولار عام 2007. ويفوق عدد البنوك الإسلامية على مستوى العالم الـ 270 مصرفاً منتشرة في 75 دولة في العالم برؤوس أموال سوقية تبلغ نحو 13 مليار دولار أمريكي، وبمجموع ودائع يبلغ 202 مليار دولار بزيادة سنوية تتراوح ما بين 10 و20 في المئة.

مشكلة البحث

بدأت ليبيا مسيرة تحويل نظامها الاقتصادي والمصرفي ليتواءم تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية، في وقت يقوم فيه الخبراء بدراسة أفضل السبل لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الاقتصاد، ومن الممكن أن يكون هناك تحوّل تدريجي صوب النظام الإسلامي ويدعم المؤتمر الوطني العام البرلمان (بقوة خطط تطبيق أحكام الشريعة في الاقتصاد. غير أن الأمر يتطلب دراسات لمعرفة كيف ومتى يستكمل هذا التحوّل من البنوك التقليدية صوب النظام الإسلامي. وكان المؤتمر الوطني العام قد منح الحكومة مهلة لإنهاء التعامل بالفائدة حيث سيسري ذلك التغيير في بداية 2015 وكانت ليبيا قد قررت مراجعة شاملة لمختلف القوانين والتشريعات لتكون متطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد شرع مصرف ليبيا المركزي في قبول طلبات تأسيس المصارف الإسلامية، أو تحويل المصارف التقليدية إلى إسلامية في سبيل إلغاء الفوائد والربا. (اتحاد المصارف العربية، 2013)

ومن خلال ما سبق تتضح مشكلة الدراسة بسعيها بشكل رئيس إلى تقييم وبيان واقع المصارف الليبية الإسلامية والمعول منها في ازدهار وتطوير القطاع المصرفي .

وتحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- ما هو واقع تجربة ليبيا في تبنيها للمصارف الإسلامية والمأمول منها؟

هدف البحث وأهميته

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تحديد وبيان واقع تجربة الجمهورية الليبية في تبنيها للمصارف الإسلامية والمأمول منها. وتتأتى أهمية البحث من خلال الاهتمام العالمي المتسارع والمتزايد بالعمل المصرفي الإسلامي، والذي حقق قفزات نمو سريعة جدا وغير متوقعة، فالنمو السريع في قطاع المصارف الإسلامية وبجميع مجالاته من حيث حجم الاستثمار ورأس المال والانتشار السريع وتبني كخيار أول في مجال الصناعة المصرفية في الكثير من البلاد سواء في البلدان الإسلامية أو في أجزاء أخرى من العالم خلال السنوات الأخيرة، فعالم الصرافة الإسلامية أصبح يتربع على عالم الصرافة وهو المطلب الأول والخيار الأقوى لدى الكثير من الدول. وتؤكد على ذلك الكثير من الاحصائيات ومؤشرات التنمية فقد انتشر العمل المصرفي الإسلامي بشكل واسع في ما يربو على سبعة وعشرين بلدا في آسيا وأفريقيا، كما ظهر أيضا في كثير من المراكز المالية في أوروبا وأمريكا الشمالية، حتى أصبحت المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة والدولية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لتلبية احتياجات شريحة واسعة من الزبائن في هذه الأسواق، ففي أسواق الدول الإسلامية يفوق عدد البنوك الإسلامية على مستوى العالم الآن 270 مصرفا منتشرة في 75 دولة في العالم برؤوس أموال سوقية تبلغ نحو 13 مليار دولار أمريكي وبمجموع ودائع يبلغ 202 مليار دولار بزيادة سنوية تتراوح ما بين 10 و20 في المئة. كما وتظهر أهمية هذا البحث لما للمصارف الإسلامية من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الشعوب والدول لا تتطور إلا بتطور اقتصادها. أيضاً حاجة المجتمعات الإسلامية إلى التثقيف في المعاملات المصرفية الإسلامية وبيان أهميتها وأهدافها وغاياتها وفوائدها العظيمة. دفع الدول والمجتمعات الإسلامية إلى تطبيق فقه المعاملات في جميع الأنشطة التجارية، خاصة بعد أن سادت المعاملات الربوية وطغت على جميع المعاملات المصرفية، وتقديم نماذج مصرفية إسلامية بديلة للعالم.

أسلوب الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النظرية التحليلية إذ توضح وتبين واقع تجربة الجمهورية الليبية في تبنيها للمصارف الإسلامية، وتحدد مجموعة من المحاور الأساسية لها، كما وتعرض للتجربة الليبية من خلال تحليل الواقع وكذلك النظرة الاستشرافية للمستقبل. وتقدم مجموعة من التوصيات والنصائح التي قد تغني العمل المصرفي الإسلامي وتزيد من تقدمه وازدهاره، وكذلك تقدم خلفية نظرية عميقة لبعض جوانب صناعة المصارف الإسلامية في ليبيا. وقد اعتمدت الدراسة بالأساس على الكثير من المراجع والمصادر والأدبيات العلمية ذات الصلة المباشرة بمواضيع الدراسة، وتم الاعتماد أيضاً على مجموعة من الأساليب العلمية ومنها التحليل والربط والاستنتاج والتفسير وذلك للوصول إلى إطار واضح ودقيق ومتكامل يجيب على سؤال الدراسة المطروح ويحقق هدفها المرجو منها.

التجربة الليبية في المصارف الإسلامية الواقع والمأمول.

بداية الجهاز المصرفي الإسلامي الليبي ونشأته.

تصنف ليبيا من الدول التي أخذت زمام المبادرة في تقنين الشريعة الإسلامية وإدخالها في تشريعاتها النافذة، وهي وإن قامت عقب الاستقلال عن الدولة الإيطالية الاستعمارية بسن تشريعات اقتبستها من بعض الدول الشقيقة وعلى الأخص مصر العربية، إلا أن تلك التشريعات لا تخلو من قواعد تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، لذلك حرص المشرع الليبي عقب قيام الثورة سنة 1969 على أن يعاد النظر في التشريعات الصادرة قبل ذلك، وتعديل أحكامها بما يوافق شريعة الإسلام، وتمثل ذلك في تشكيل لجنة من العلماء المتخصصين في مجال الشريعة والقانون قامت بوضع مشاريع قوانين، حيث تم اعتمادها وإصدارها، وتكفلت بتنقيح عدة تشريعات، من بينها القانون المدني والقانون التجاري من كل الشوائب التي علققت بهما، والمتمثلة في بعض القواعد المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، من ذلك على سبيل المثال :

- تحريم الربا في القانون المدني بالقانون رقم 74 لسنة 1972 بتحريم ربا النسئة في المعاملات المدنية والتجارية بين الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) وتعديل بعض أحكام القانون المدني والقانون التجاري.
- إلغاء عقود الغرر بالقانون رقم 86 لسنة 1392هـ/1972 في شأن تحريم بعض عقود الغرر في القانون المدني وتعديل بعض أحكامه بما يتفق مع الشريعة الإسلامية. (الزريقي، 2009)

وتعتبر التجربة الليبية حديث العهد بالصيرفة الإسلامية، مقارنة مع تجارب الدول العربية والإسلامية والعالمية. ففي تاريخ: 22 أكتوبر، 2012. أعطى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي الضوء الأخضر لإطلاق نشاط البنوك الإسلامية داخل السوق الليبي والسماح للبنوك التقليدية القائمة بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية. وبين (الطراد، الحوتي؛ 2010) أن البداية الفعلية للعمل المصرفي الإسلامي الليبي انطلقت من خلال المصرف الجمهورية الذي باشر العمل بصيغ التمويل والاستثمار المصرفية الإسلامية "المنتجات المصرفية البديلة، الاسم الرسمي المعتمد من طرف مصرف ليبيا المركزي" منذ بداية 2009، وكان ذلك في إطار إذن مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية العاملة بفتح نوافذ لتقديم التمويلات والخدمات المصرفية الإسلامية، وفقاً للمنشور رقم (2009/09م) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 29\08\2009 بشأن المنتجات المصرفية البديلة، وعرف المنشور المنتجات المصرفية البديلة كونه أدوات وصيغ تمويل واستثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية وحددها في الصيغ التالية:

- التمويل على أساس المراجعة.
- التمويل على أساس المضاربة.
- التمويل على أساس المشاركة.

وأتاح المجال لإمكانية التعامل لاحقاً بصيغ أخرى مثل "الإجارة، الإستصناع، السلم، شريطة دراستها وإعداد عقودها ومتطلباتها" وعليه باشر مصرف الجمهورية الرائد في العمل المصرفي الإسلامي على أساس النوافذ الإسلامية التعامل بصيغة المراجعة للأمر بالشراء في بعض السلع منها السيارات والحاسبات... وغيرها، كما أن العديد من المصارف العاملة هي الأخرى التحقت بدرج

الصيرفة الإسلامية، فقدمت صيغة المراجعة للأمر بالشراء ومنها المصرف التجاري الوطني. ومؤخراً وفي عام 2010 يفكر مصرف الجمهورية في توسيع دائرة المعاملات المصرفية الإسلامية من حيث العقود: "وشملت إعداد الدراسات بشأن تفعيل صيغ تمويل إضافية وتمويل نشاطات مختلفة وأكبر حجماً" كما أن الجهود الآن تنصب في اتجاه فتح فروع مصرفية إضافية مستقلة، ويستهدف هذه السنة فتح من 6 إلى 10 فروع على مستوى ليبيا. كما ويعمل مصرف شمال أفريقيا حالياً على تنفيذ دراسة لتحويل فروعه لفروع إسلامية، وذلك بعد أن تم افتتاح فرعه الإسلامي الأول في حي الأندلس، وهو حالياً يقدم خدمات إسلامية كاملة.

تحليل وبيان واقع التجربة الليبية في المصارف الإسلامية من خلال نموذجها الفاعلين على أرض الواقع (مصرف الجمهورية) و (مصرف شمال افريقيا).

سنستعرض التجربة الليبية في الصرافة الإسلامية من خلال نموذجين فاعلين على الساحة الليبية وهما مصرف الجمهورية ومصرف شمال أفريقيا، وسنعتمد في عملية التبيان والتحليل على المواقع الكترونية للمصرفين، وعلى بعض الاوراق والمقالات العلمية التي تناولت التجربة الليبية.

التجربة الليبية في المصارف الاسلامية (مصرف الجمهورية)

■ مصرف الجمهورية هو أحد المصارف العاملة في ليبيا.

وتنفيذاً للاستراتيجية التي اعتمدها مصرف ليبيا المركزي لإعادة هيكلة وتطوير وتحديث القطاع المصرفي الليبي الهادفة إلى الارتقاء بالخدمات المصرفية على المستوى المحلي والعالمي، وإلى ما انتهت إليه الجمعية العمومية لكلا المصرفين الأمة والجمهورية بشأن الموافقة على دمج المصرفين في كيان مصرفي موحد، استناداً على قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (74) لسنة 2007 بالإذن بذلك وقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (8) لسنة 2008 بشأن تصنيف ذلك ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة (62) من قانون المصارف فقد صدر قرار دمج المصرفين في مصرف واحد تحت اسم مصرف الجمهورية، وقد بدأ العمل فعلياً هذا الكيان المصرفي العملاق مع بداية الربع الثاني من سنة 2008 بميزانية تفوق 11 مليار دينار ليبي، وبعده فروع يصل إلى 146 فرعاً ووكالة، ويعمل به عدد (5807) موظف وموظفة، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغرى والمتوسطة سواء للقطاع العام أو الخاص، والعمل على توسيع نطاق تمويل حركة التجارة الدولية تشجيعاً لعمليتي التصدير والاستيراد. وبذلك يكون أحد أكبر المصارف الليبية إذ سيحتل المرتبة الثانية بعد المصرف الليبي الخارجي حيث سيحدث طفرة في العمل المصرفي، كما سيصبح ضمن المصارف العشرة الكبرى في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا، إذ تخضع كافة أنشطته وخدماته التي يقدمها لأحكام القانون التجاري الليبي واللوائح المعتمدة بالنظام الأساسي للمصرف والقوانين المنظمة لأعمال المصارف الليبية والتي يشرف عليها مصرف ليبيا المركزي. ويتخذ المصرف من النظام الأساسي منهاج عمل في كافة عمليات استقطاب وتوظيف الأموال، بالإضافة إلى توجيهات المصرف المركزي بخصوص تقديم التمويل اللازم

لمشاريع التنمية، والتي يعمل المصرف على المشاركة فيها، ويتخذ المصرف من مدينة طرابلس مقراً للإدارة العامة، وتنشر فروع ووكالاته على رقعة شاسعة وذلك لتقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية لجميع العملاء في كافة أنحاء ليبيا.

■ مصرف الجمهورية قطاع الصيرفة الإسلامية.

يعتبر مصرف الجمهورية على المستوى المحلي رائداً في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، واتباع أسسها الصحيحة وهذا يؤكد إقبال الزبائن والاستطلاعات العامة والبحوث والدراسات والمقالات المختلفة. هذا وأبدت مصارف خارجية مختلفة لمساندة مصرف الجمهورية لتقديم الدعم بالتدريب والاستشارات والمشاركة في تأسيس مصرف إسلامي مستقل وبإجراء صفقات تجارية محلية ودولية. وقد قام مصرف الجمهورية باتباع الخطوات اللازمة للتأسيس لخدمات الصيرفة الإسلامية وفقاً لمعايير ومناشير مصرف ليبيا المركزي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية العالمية (AAOIFI) وموافقة الهيئة الشرعية بالمصرف والمكونة من كبار علماء الدين بالبلد. وفي هذا الإطار فإن المصرف

قد فعل المنتجات الإسلامية التالية:

(المرابحة للأمر بالشراء: وذلك ملائمتها لجميع شرائح المجتمع ويسهل فهمها وتوظيفها من قبل موظفي المصرف بالمرحلة الأولى، وهي مُفعلة لسليتين هما الحاسب الآلي والسيارات نظراً لكثرة الطلب عليهما، وحاجة جميع الأسر لهما وتعذر إمكانية أغلب الزبائن من اقتنائهما بالدفع الفوري). (المرابحة البسيطة: وهي التي يبيع المصرف ما لديه من سلعة في المخزن وقد نُفذت لبعض أنواع السيارات التي اشتراه المصرف عن طريق عقود المراجحات الاستيرادية المبرمة مع بعض الشركات المحلية الكبرى). (المشاركة عدد فروع الصيرفة الإسلامية المستقلة المستهدف افتتاحها في المرحلة الأولى من القطاع = 17 وتحصل المصرف على موافقة مصرف ليبيا المركزي لافتتاح 3 فروع "فشلوم، المختار بينغازي، غريان". وعدد صيغ المرحلة الأولى 5 المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع).

■ هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الجمهورية.

جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، يقوم بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبته والإشراف عليه للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة في المعاملات التي يجريها المصرف. وتتكون أعضاء الهيئة الشرعية في المصرف من (أ. د الصادق الغرياني رئيساً، د. أسامة الصلابي عضواً، د. محمود الغرياني عضواً). ويناط بالهيئة مجموعة من المسؤوليات، ومنها:

- تكون الهيئة مسؤولة أمام الجمعية العمومية ومجلس الإدارة في حالة وجود قصور في مستوى الرقابة الشرعية بشرط قيام منتسبي الإدارة العامة للمصرف وفروعه بجميع مسؤولياتهم المحددة في هذه اللائحة.
- تجهد الهيئة بإبداء الحكم الشرعي في كل ما يعرض عليها من المصرف، وتعدّ الهيئة تقريراً سنوياً يعرض على الجمعية العمومية للمصرف لبيان مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحضر الهيئة أو بعض أعضائها اجتماع الجمعية العامة للإجابة على الاستفسارات المتعلقة بالمسائل الشرعية إن وجدت.
- يكون عضو الهيئة مسؤولاً عن افشائه أيّاً من أسرار المصرف إلى جهات منافسة أو نشر معلومات تعود بالضرر على المصرف .

التجربة الليبية في المصارف الاسلامية (مصرف شمال أفريقيا)

■ مصرف شمال أفريقيا أنشئ بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2006، وتم اعتماد نظامه الأساسي كمصرف تجاري بمختلف أنشطته التجارية ووفقاً لأحكام قانون المصارف، وبانعقاد الجمعية العمومية غير الاعتيادية للمصرف بتاريخ 10-01-2010 تقرر رفع رأس مال المصرف إلى مبلغ (350) مليون دينار بمشاركة مصرف ليبيا المركزي الذي أصبح المساهم الأكبر في رأس المال المدفوع. تقع الإدارة العامة للمصرف بمدينة طرابلس، ويدار المصرف بمجلس إدارة تم اختياره من قبل الجمعية العمومية للمصرف إدارة تنفيذية تدار بعناصر مصرفية متخصصة تم استقطابها من سوق العمل المصرفي المحلي، ويعول عليها في الدفع بالمصرف إلى الأمام والدخول في سوق المنافسة المصرفية على الصعيدين المحلي والإقليمي، كما يمتاز المصرف بالانتشار الواسع لفروعه ووكالاته في أغلب المدن والمناطق بليبيا يصل إلى (53) فرعاً ووكالة. وفي أعقاب المشاكل الإدارية والمالية التي تعرضت لها أغلب المصارف الأهلية العاملة ونظراً لبعض الظروف التي مرت بها هذه المصارف وما ترتب عليها من سوء تقديم الخدمة المصرفية المطلوبة وتعثر تحصيل الديون التي سبق وأن قدمتها وعجزها عن الوفاء ببعض التزاماتها وكذلك عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف فيما يتعلق بتوفير رأس المال المطلوب وفقاً لأحكام هذا القانون صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2006 باعتماد دمج بعض المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية والإذن لها بممارسة أنشطة المصارف التجارية وفقاً لأحكام قانون المصارف، حيث تم عقد اجتماع الجمعية العمومية للمؤسسة المصرفية الأهلية وفروعها التابعة لها وعددها (42) فرعاً. وتم اعتماد النظام الأساسي لها كمصرف تجاري 10-01-2010م وتم فيه رفع رأسمال المؤسسة إلى (350) مليون دينار كما تم تغيير اسم المؤسسة ليصبح (مصرف شمال أفريقيا).

■ رسالة مصرف شمال أفريقيا.

نحن مصرف تجاري يتعامل مع الأفراد والمؤسسات والشركات في جميع أنحاء ليبيا، إضافة إلى سعيها إلى إرضاء مساهمينا وتحقيق عوائد مجزية على استثماراتهم فإننا نعمل على تحقيق رضا زبائننا وتقديم الخدمات المميزة بطريقة مبتكرة تتماشى وتطورات نمط حياتهم، كما نعمل على تحقيق رضا موظفينا وتهيئة الجو المناسب والملائم أثناء العمل يأتي ضمن أولوياتنا:

- عميلنا أولاً، فهو ركيزة مجتمعنا واقتصادنا.
- ازدهار بلدنا وتطور اقتصادنا من خلال تشجيع وتمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة.
- الاهتمام بموظفينا فهم رأس مالنا البشري.
- القيادة والإدارة الرشيدة المبنية على الصدق والأمانة واتخاذ القرارات الحكيمة والشجاعة.
- التطوير المستمر للتنظيم الداخلي والاهتمام بالتكنولوجيا.
- الاهتمام ببيئتنا وسلامتها.
- تطلعات ورؤيا المصرف.

نطمح لأن نكون أول مصرف في ليبيا في تقديم الخدمات المصرفية الشاملة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق منهجية تحظى بتوقعات زبائننا، كما نطمح لأن نقدم جميع هذه الخدمات بسرعة ودقة، وفي سبيل ذلك نسعى لاعتماد التقنية والتكنولوجيا المتطورة في الإدارة والتشغيل والخدمة، كما نسعى لخلق رأس المال البشري الكفؤ والمؤهل والمدرّب للتعاطي مع الزبائن باحتراف ومع التكنولوجيا بمهارة وفاعلية.

■ مصرف شمال أفريقيا يفتتح فرعة الإسلامي الأول.

افتتح مصرف شمال أفريقيا فرعة الإسلامي الأول في حي الأندلس بتاريخ 2012/4/22. ويقدم الفرع الخدمات الإسلامية الكاملة. كما ويجري مصرف شمال أفريقيا حالياً دراسة لتحويل كامل فروع فروع إسلامية.

المأمول من التجربة الليبية في المصارف الإسلامية

أن دخول المصارف الإسلامية إلى ليبيا، وإن كان متأخراً، فهو خطوة مباركة نرحب بها ونقدرها، وندعو إلى التوسع فيها، بحيث لا تخلو منها مدينة صغيرة ولا كبيرة في بلادنا، فحاجة الناس إليها كحاجتهم إلى إقامة أسواقهم التي لا غنى لهم عنها بصفة دورية في مدّهم، وذلك لرفع الحرج عن الناس وتخليصهم من شر الوقوع في الربا، فإنه يخلّي الديار ويخرب البلاد. (الغرياني، 2009) يؤكد الكثير من الباحثين والمتخصصين على قدرة الصناعة المصرفية الإسلامية على التوسع والازدهار والارتقاء في المستقبل القريب وبدعم مباشر من المناخ الذي شكلته الربيع العربي من جهة، وارتفاع منسوب الاهتمام الغربي من جهة ثانية، بعدما أظهرت هذه المصارف نجاحاً في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. (افراز، 2012)

ويبين (الحوّتي، 2012) عضو اللجنة العليا لشؤون الصيرفة الإسلامية بليبيا ورئيس مجلس إدارة الجمعية الليبية للمالية الإسلامية، أنه تمّت المصادقة على تعديل قانون مصرفي جديد يضيف فصلاً كاملاً متخصصاً في الصيرفة الإسلامية، وذلك لأول مرة في تاريخ ليبيا. فوفق القوانين السارية فإن ملكية المستثمرين الأجانب في المصارف عموماً والمرتبب تأسيسها ستحدد - على الأرجح - في حدود 20%، بالرغم من أن القانون يسمح بـ 49%، وبين أن الخطة الاستراتيجية التي تعكف اللجنة على صياغتها هدفت للحصول على موافقة رسمية لتأسيس مصرف إسلامي جديد لعام 2013، وتحويل بنك تجاري تقليدي وآخر متخصص إلى مصرفين إسلاميين، فضلاً عن السماح بتوسيع عدد الفروع والنوافذ الإسلامية، وهو ما قد يرفع حصة المصارف الإسلامية من إجمالي أصول المصارف المحلية إلى 20%، وأشار أن المنتظر من الاستراتيجية المذكورة هو حشد موارد كبيرة لليبيا من أجل تفعيل مؤسسات وموارد مالية إسلامية جديدة كمؤسسات الزكاة والوقف، علاوة على إنشاء شركات للتأمين الإسلامي وصناديق وأدوات الاستثمار، لتكتمل أركان السوق المالية الموافقة للشريعة بليبيا نهاية عام 2014 أو بداية 2015. كما وتوقع أن يؤسس عام 2015 لمرحلة جديدة في تجربة الصيرفة الإسلامية بليبيا، من خلال توسيع نطاقها دولياً بغرض استقطاب وتوظيف الموارد. فالرؤية الاستراتيجية للمشروع تهدف لتحويل ليبيا إلى مركز مالي إسلامي في صعيد منطقة المغرب العربي.

ويوضح الخبير المالي (الكزة، 2012) أن المصارف الإسلامية قد تؤدي إلى طفرة كبيرة في النتائج التنموية في دولة سكانها من المسلمين، حيث كشف أن 49% من الليبيين يرفضون التعامل مع المصارف التقليدية بسبب نظام الفائدة، واعتبر أن المصارف

الإسلامية يناط بها بالدرجة الأولى دعم الوازع الديني، والتأكيد على نشر سماحة الإسلام، ويأتي بالدرجة الثانية تحقيق الأرباح والمكاسب المتسقة مع روح الشريعة وجوهرها. وشدد على ضرورة فصل ذمة وميزانية المصارف الإسلامية، وإلغاء النوافذ السابقة في المصارف التجارية.

المأمول من المصارف الإسلامية في الجمهورية الليبية إن تبنت المنهج الإسلامي الشامل، كما ويؤمل منها أن تساهم في تقدم البلد ونهضته، وتصنع الرخاء والتنمية والازدهار في جميع الجوانب والمجالات. فالمصارف الإسلامية تنطلق من ذلك التصور الذي يراه ويحدده الإسلام للكون والحياة. فالآثار التي ستحدثها المصارف الإسلامي والنهضة المتوقعة في مجتمعنا الليبي الإسلامي من تنمية وتطوير وازدهار وخصوصا في الجانب الاجتماعي كبير جداً.

النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تحديد وبيان واقع تجربة الجمهورية الليبية في تبنيها للمصارف الإسلامية والمأمول منها. وأبرزت الدراسة مجموعة من النتائج ومنها: أظهرت الكثير من الدراسات والأبحاث والكتابات أهمية قطاع الصرافة الإسلامية لدى الدول الإسلامية وشعوبها بل تعدى الأمر إلى دول العالم حتى أضحت المصارف الإسلامية أحد الأركان الأساسية في ميدان الصرافة وعلى مستوى العالم. كما تعتبر التجربة الليبية في المصارف الإسلامية تجربة حديثة جداً مقارنة مع الدول العربية والإسلامية الأخرى. وتعتمد التجربة الليبية في المصارف الإسلامية على تجارب الدول العربية والإسلامية الأخرى وقد عملت على إنشاء استراتيجية وطنية خاصة بها وتمتاز بدقة التشريعات والقوانين وسرعة التنفيذ. وتبين النتائج العملية للتجربة الليبية نجاح قوي فاق المتوقع لبدائها وخصوصاً في مصرف الجمهورية، ومصرف شمال إفريقيا. وكشفت نتائج الدراسة أيضاً عن قلة الأبحاث والمقالات العلمية التي تناولت التجربة الليبية سواء من الناحية النظرية ومن ناحية تقييم التجارب العملية. كما تشير النتائج عن الضعف العام بالمواقع الالكترونية الخاصة بالمصارف الإسلامية التي تمثل التجربة الليبية من حيث حجم المعلومات والبيانات، والتصميم، والخدمات، وبرامج التوعية والارشاد. وكذلك الضعف الاعلامي والتسويقي لبرنامج المصارف الإسلامية في ليبيا سواء على الصعيد المصارف المطبقة للبرنامج أو وسائل الاعلام، وخاصة على شبكة الانترنت حيث أنه لا يوجد إلا عدد قليل من المقالات التي تدور حول الموضوع. وتبين النتائج أيضاً أن هنالك رؤيا استشراقية قوية في الاستراتيجية الوطنية، والمعدة من قبل الحكومة الليبية "البنك المركزي الليبي" لتطوير المصارف الإسلامية في ليبيا، بحيث تطمح لتكون الأولى على مستوى إفريقيا مع نهاية عام 2015. ومن خلال ما تقدم توصي الدراسة بما يلي: الاهتمام الإعلامي بالتجربة الليبية وتسويق العمل المصرفي الإسلامي بين أفراد المجتمع الليبي، وتوعيتهم بأهميته بالطرق العلمية الحديثة، وخاصة باستخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة. وكذلك تطوير المواقع الالكترونية الخاصة بنموذجي التجربة الليبية مع المصارف الإسلامية، وهما مصرف الجمهورية ومصرف شمال إفريقيا لما سيلعبانه بالمستقبل من دعم وتحفيز للأخرين على المشاركة في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا. أن تساهم الحكومة الليبية بجميع مؤسساتها وقطاعاتها بدعم الخطة الاستراتيجية المبنية للنهوض بالقطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا، حيث أنها ستكون محور الثورة الاقتصادية واسباس التطور والازدهار في البلاد. والعمل على إجراء المزيد من البحوث والدراسات والمؤتمرات التي تبين أهمية قطاع المصارف

الاسلامي، وتبادل الخبرات مع الاخرين وإجراء الدراسات التقييمية للمشاريع المنفذة لعلاج الخلل ودعم نقاط القوة للوصول إلى الغاية المرجوة.

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد الشميمري. (2010). أين دور البنوك في التنمية. مقال منشور. آخر تحديث له (2010).
([Faculty.ksu.edu.sa/alshum/Administrative Articlesh](http://Faculty.ksu.edu.sa/alshum/Administrative%20Articlesh))
- أحمد عبدالعزيز النجار. (1980). البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني. مجلة المسلم المعاصر، عدد 24.
- اسماعيل الطراد، سالم الحوتي. (2010). التشريعات والإجراءات التي تنضم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي – دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا- المؤتمر الدولي الثاني حول الخدمات المالية الإسلامية، المركز العالمي للمهن المالية والادارية وأكاديمية الدراسات العليا: 27/28/2010/4.
- جمعة الزريقي. (2009). مدى ملاءمة التشريعات والقوانين في الجماهيرية الليبية للخدمات المالية الإسلامية. بحث مقدم لورشة العمل التدرجية حول المصارف الليبية والصيرفة الإسلامية طرابلس من 7 – 10 / 6 / 2009.
- سارة الربيعان. (2008). توقعات بتزايد أهمية البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية خلال السنوات المقبلة الأخبار العالمية.
- سالم الحوتي. (2012). الربيع العربي دعم المعاملات الموافقة للشريعة، أو لمصرف إسلامي كامل بليبيا في 2013. الاقتصاد والأعمال- تقارير اقتصادية. الجزيرة نت: الموافق 2012/12/8. (www.aljazeera.net)
- الشؤون الاقتصادية، وكالة الانباء الكويتية كونا: (2008/6/23). الكويت.
- عبد السلام الكزة. (2012) قرب إطلاق المصارف الإسلامية بليبيا. الاقتصاد والأعمال- تقارير اقتصادية. الجزيرة نت: الموافق 2012/4/4. (www.aljazeera.net)
- عبدالرحمن الصادق الغرياني. (2009). المصرفية الإسلامية في ليبيا البداية توقعات. "مؤتمر المصارف الليبية والصيرفة الإسلامية" 7- 10/6/2009.
- مصطفى ناطق صالح مطلوب. (2012). معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطورها. مجلة البحوث والدراسات الإسلامية . الاصدار 29 ص 287-333.
- مُجد أفران. (2012). الربيع العربي دعم المعاملات الموافقة للشريعة، أو لمصرف إسلامي كامل بليبيا في 2013. الاقتصاد والأعمال- تقارير اقتصادية. الجزيرة نت: الموافق 2012/12/8. (www.aljazeera.net)
- مصرف الجمهورية / قطاع الصيرفة الإسلامية. (<http://islamicbank.ly/ar/index.php>)
- مصرف الجمهورية. (<http://www.jbank.ly/Branches.asp>)
- مصرف شمال افريقيا. (<http://nbc.com.ly>)